جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة: – ياسمينة نواصرية

بعنوان:

تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية

(دراسة حالة الجزائر)

أعضاء لجنة المناقشة

بولطيف بلال	**الرتبة**	**رئيسا**
بوعافية سمير	**الرتبة**	**مشرفا**
العايب وليد	**الرتبة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي و تاج رأسي ومصدر افتخاري و هو أستاذي في نفس الوقت " نواصرية الطاهر" إلى والدتي طيب أهلها وثراها، وأحسن مثواها مدرسة الايمان والصبر والحنان "صباح" والى ابنتي حبيتي "مسك" الصغيرة، إلى أختي حبيبة قلبي "هند" واخواني "عبد العزيز، ياسين" والى منال و كوثر و الى صديقاتي التي أمضيت مشواري الدراسي وأجمل اللحظات معهن "سمية ,شهيناز ,نسرين" حبيبات قلبي.

ياسمينة

شكر وعرفان

جزيل الشكر لله عز وجل الذي أنعم علي بنعمة العلم ولله الحمد

إذا وفقني في إنجاز هذا البحث المتواضع،

وما التوفيق إلا بالعلي العليم،

عليه نتوكل وبه نستعين وإليه ننيب.

وخالص الشكر لأستاذي الفاضل: بوعافية سمير،

وكذلك لما تحمله من عبء الإشراف والتوجيه،

وإلى كل من ساهم وساعد في إعداد وإكمال هذا العمل المتواضع منهم

خالتي: د- حميدة نواصريه.

ياسمينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، حيث تم على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وباستعمال منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حاولنا تقدير نموذجي لعلاقة الصادرات والواردات مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلنا الى وجود علاقة ذات تأثير موجب في الأجلين الطويل والقصير للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، ووجود علاقة ذات تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الاجل الطويل، وتأثير معنوي سالب في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، منهجية ARDL

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between foreign direct investment and international trade in Algeria during the period (1990-2021). Distributed ARDL, we tried to estimate a model for the relationship of exports and imports with foreign direct investment, and we found a relationship with a positive effect in the long and short term for foreign direct investment and exports, and a relationship with a positive effect of foreign direct investment on imports in the long term, and a significant negative effect in the short term .

Keywords: foreign direct investment, exports, imports, ARDL methodology

.

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**III**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**III**
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	06
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	07
المبحث الثاني: محددات و اثارة الاستثمار الاجنبي المباشر	10
المبحث الثالث: ماهية التجارة الدولية	21
الفصل الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	32
المبحث الأول: الاثار و الروابط المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	33
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و تكور التجارة الدولية قي الجزائر	48
المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي و التجارة الدولية	62
الخاتمة	71
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	79

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير مباشر	09
02	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر لفترة (2000-2021)	49
03	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر(2000-2021)	51
04	اهم المستثمرين الاجانب في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	52
05	اهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة (2000-2021)	52
06	عدد المشاريع الاجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2021)	53
07	تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	59
08	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)	60
09	تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2021)	61
10	نتائج تطبيق اختبار dicky-fuller على متغيرات الدراسة	63
11	نتائج اختبار الحدودbounds test	64
12	تقدير معلمات النموذج لاجلين الطويل و القصير و معلمة تصحيح الخطا	65
13	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا لنموذج ARDL	66
14	المؤشرات و المعايير الاحصائية لنموذج ARDL المقدر	67
15	نتائج اختبار الحدود bounds test	69
16	تقدير معلمات النموذج للاجلين الطويل و القصير و معلمة تصحيح الخطا	69
17	نتائج تقدير نمذج تصحيح الخطا لنموذج ARDL	70
18	نتائج نموذج تصحيح الخطا لنموذج ARDL	71

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	48
02	تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	49
03	اهم القطاعات الجاذبة لاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	53
04	افضل 20 نمذج ARDL وفق معيار AKAIKE	64

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية، بل يعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم وتجسد ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يسجلها، ويشهد تنافسا كبيرا بين مختلف دول العالم من أجل جذبه واستقطابه، لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور الدول المضيفة، ونمو اقتصادها ومظهر يعبر عن انفتاحها على العالم الخارجي ان تفاعل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية، قد ادى الى تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث اصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات اقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، ولاشك ان الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا رئيسيا في تعميل هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية ظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز في موازين مدفوعاتها، وسعيا منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمام الدول النامية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك الاهتمام من خلال مناخها الاستثماري وتقديم المزايا والتسهيلات المشجعة له، ومن بين الدول النامية التي سارت في هذا الاتجاه الجزائر، بالرغم من كل المبررات التي أدت إلى البحث عن الشراكة الأجنبية، إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للاستثمار الأجنبي.

والجزائر وغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى تكييف سياستها الاقتصادية مع متطلبات تحقيق هذا الهدف وتوفير البيئة المناسبة لنشاط هذه الاستثمارات وجذب أكبر عدد من رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن واقع مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية لايزال ضعيفا وشبه غائب نتيجة وجود الكثير من العراقيل التي تحد من استقطاب هذه الاستثمارات رغم الفرص والإمكانات الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية و النامية التي انتهجت سياسة الباب المفتوح أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال صياغة تشريعات ونظم وترتيبات خاصة به، وقدمت التسهيلات والحوافز والضمانات، وقامت بالعديد من الإصلاحات التي مست العديد من المتغيرات ذات العلاقة، والتي تشكل المحددات التي تتحكم في اتجاهات تدفقاته، وحاولت الترويج لاستقطابه بأساليب تهدف إلى كسب ثقة المستثمرين الأجانب .

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الفرص والعوائق على مستوى مناخ الاستثمار؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و ما هي أهم محدداته؟
- هل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تبادلية (احلالية) أو تكاملية ؟
- ما مدى مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشر في تنمية صادرات الدول النامية ؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم الاقتصادية الأكثر تعقيدا وغموضا.
- هناك علاقة تكاملية قوية تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية، حيث تعملان معا ويقوي كل منهما الاخر.
- توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وصادرات دول الدراسة
-توجد علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و واردات دول الدراسة.
- تمتلك الجزائر حوافز متنوعة و مزايا عديدة إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى المنشود.

أهمية الدراسة: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية التي أوليت اهتماما كبيرا خاصة في ظل التحولات الاقتصادية، حيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الأخير يؤثر ويتأثر بواقع التجارة الخارجية في الدولة المضيفة للاستثمار.

أهداف الدراسة:

-معرفة مختلف الأطر والمفاهيم النظرية المتعلقة بتحرير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

-التعرف على البيئة الاستثمارية في الجزائر.

-معرفة مستوى و حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما تم استعمال الأسلوب القياسي من أجل تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة..

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تحليل الدراسة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية .
- **الحدود الزمنية:** تم تحديد الدراسة من (2000-2021).
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى بلد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع : هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي :

- الموضوع له صلة باختصاص الطالبة (اقتصاد دولي) .

– الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل البيئة العالمية الجديدة التي عرفت فيها التجارة الدولية والاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات وأدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

– توجه الجزائر نحو فتح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق.

صعوبات الدراسة : (إن وجدت).

– قمة الاحصائيات والمعلومات في بعض اجزاء الدراسة والتي تطلبت منا جهد مضاعف.

– تضارب الاحصائيات فيما بين المراجع المختلفة، ,المتعمقة بالبيانات التي تصدرها الهيئات المحلية، وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية، اضافة الى تضاربها في بعض الاحيان من نفس المصدر.

– صعوبة في دراسة القياسية.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث فصول، المبحث الأول ماهية الاستثمار الاجنبي، أما المبحث الثاني محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات جاذبيته، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية –الجوانب النظرية– حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم ماهية التجارة الدولية وسياساتها، أما المبحث الثاني فكانت فيه الاثار و الروابط المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي و التجارة الدولية و المبحث الاخير تحدثنا عن اتجاهات و تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ،أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة حالة الجزائر كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج 3 فصول مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

دراسات سابقة:

–دراسة (Lopez.P) :

Foreign Direct Investment, Exports and Imports In Mexico", University of Kent, Canterbury, Kent, 2017.

سعى الباحث الى معرفة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات، مستخدما البيانات السنوية للمكسيك من الفترة وبناءا على اختبار جرنجر للسببية، فقد تبين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وفسرها بأنها نتيجة لسياسة الحكومة التي اتخذتها، لذا فان أداء الصادرات يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة، وزيادة التدفقات تشجع التصدير، وبينت الدراسة أيضا أن هناك علاقة سببية ثنائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمستوردات، وفسرها بأنها نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذم يؤدي الى زيادة في الطلب على المواد المستوردة المدخلة في الانتاج.

-نورالدين قدوري، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010-2016.

حيث عالج الباحثين أهمية الإصلاحات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلص إلى أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي، تتوقف حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل يأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي تليه كل من البنية التحتية وتكلفة عوامل الإنتاج وحجم السوق، الإصلاح الجبائي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التخفيف من العبء الجبائي الواقع على عاتق المستثمر الأجنبي، وأن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر يكمن في كون الأول يتميز عن الثاني بعنصر المراقبة والسيطرة الدائمة الكلية أو الجزئية على الإدارة والتنظيم للمستثمر الأجنبي في المشروع المتواجد بالاقتصاد المضيف.

-سحنون فاروق ،أثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010،و قد توصل إلى النتائج التالية:

يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باللوغاريتمية مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج وجد أن نسبة 89 %من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم و ما تبقى من نسبة تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية

تمهيد:

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لو من تأثير فعال على اقتصاديات الدول، الأمر الذي جعله يلقى اهتمام العديد من الاقتصاديين وغيره من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية.

حيث يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لو من تأثير فعال على الاقتصاديات المضيفة والمرسلة، وكذلك السوق الدولية، كما يشكل دورا حيويا في عمليات التنمية وجهودها واستدامتها في البلدان المختلفة، الأمر الذي جعله يلقى اهتمام العديد من الاقتصاديين وغيره من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية.

تعتبر التجارة الدولية واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية وعلى الأسواق النقدية المالية.

وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية، مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية لمختلف دول العالم.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق الى الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات و اثار الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث: ماهية التجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف المفاهيم و التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر كما سنتطرق إلى أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا نظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر, يمكن سردها كما يلي:

أولا: هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح " المستثمر المباشر " و إلى المؤسسة باصطلاح " مؤسسة الاستثمار المباشر"[1].

ثانيا: عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة .[2]

ثالثا: عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام 1993الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دول بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15%من ملكية المشروع[3].

كما يتضح من التعريفات السابقة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول ذات طبيعة ثابتة، لأنه ينطوي على ملكية جزئية أو مطلقة للمشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي، إلى جانب السيطرة والتحكم والقدرة على التحكم في المشاريع التي قد تكون إنتاج أو تسويق أو أنواع أخرى من الأنشطة أو الإنتاج أو الخدمات، ويتم تمويل هذه الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال المقدم من قبل المستثمرين الأجانب، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على التكنولوجيا، تدفقات رأس المال، بل تشمل تدفق حزمة من المكونات: رأس المال، والتكنولوجيا، والمعرفة الإدارية والتنظيمية، والقدرات التسويقية.

---

[1]– موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ط1 ص 33.

[2]– UNCTAD– WORLD WVESTMEMT REPOE.NEW YORK 2000

[3]– حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عوامل الجذب والمعوقات، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة ، ص18.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي أشكال متعددة يمكن حصرها فيما يلي:

أولا:مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك):

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي, وبنسب متفاوتة ,تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء, وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب, حيث تنص قوانين كثيرة من الدول يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي 49 %من رأس مال المشروع, وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة للاقتصاد المضيف, وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك[1].

ثانيا:الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة على أن تكون لها الحرة الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات .وتعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات و من مزايا هذا النوع من الاستثمارات أن زيادة حجم تدفقات النقد إلى الدولة المضيفة

يؤدي كبر حجم المشروعات إلى المساهمة الجدية في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض تصدير أو تقليل الواردات مما تترتب على هذا تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستقبلة[2].

ثالثا:عقود التصنيع وعقود الإدارة

تبرم تبين الشركة المتعددة الجنسيات واحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المستقلة يتم بمقتضاها قيام الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقات إنتاج بالوكالة أما الإدارة فهي عبارة عن اتفاقية أو مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من المشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في المشاركة في الأرباح.

رابعا: عقود التصدير

وفيه تضمن المؤسسة الأجنبية تصدير مؤسسة محلية إذا تتضمن أحكام هذا العقد آجال معانة للعمليات يتم بعدها تحويل عمليات التصدير إلى الشركاء المحليين.

خامسا: عقود التراخيص والامتياز

هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا و براءة الاختراع و الخبرات الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية مقابل عائد معين.

---

[1]– ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018 ط1، ص 101.

[2]– موسى السعيد و آخرون مرجع سابق ذكره، ص54.

سادسا: عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات)

هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما ان يصل المشروع الى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني و عادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلة وكذا المرافق العامة[1].

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر

نظرا للخلط بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر عند البعض فمن الضروري إجراء محاولة لإيضاح الفارق بين هذين النوعين من الاستثمار الأجنبي.

أولا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويسمى كذلك باستثمار المحفظة ويعرف على أنه " تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو كما يسميها البعض بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية.

ويمكن توضيح أوجه الاختلاف بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر حسب مجموعة من النقاط التي أبرزها " الدكتور عبد السالم أبو قحف" من خال الجدول التالي :

جدول رقم(1): يمثل الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير مباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي غير المباشر
*استثمار طويل الاجل	*استثمار قصير الاجل
*يهدف إلى الحصول على الإنتاج	*يهدف إلى تحقيق المضاربة
*ينطوي على اكتساب حق الرقابة	*لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
* مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر	*لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
* له الحق في إدارة المؤسسة	*ليس له الحق في إدارة المؤسسة
* يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	*يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
* يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	* يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السالم أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص110.

[1]– رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، مرجع سابق ذكره، ص152.

المبحث الثاني: محددات و اثار الاستثمار الأجنبي المباشر

بعدما تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم التعرف فيما يأتي إلى أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء لدى المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة للاستثمار.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي

تشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوافرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج، ومعدل الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي :

أولا: رأس المال

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحمية المنافسة في الدول المضيفة أو الشركات الأجنبية الصغيرة، يرتبط بامتلاك فروعها لمصادر داخلية كبيرة للتمويل وبقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب، فضلا عن علاقتها المميزة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة [1].

ثانيا: التسويق

يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سيولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، وتنويع منتجاتها [2].

ثالثا: الإدارة

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعدها في تحقيق أغراضها المختلفة بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحمية، يلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، مع تزايد اكتساب مديري تلك الشركات الخبرة في ظل تزايد الإنفاق على التدريب والتعميم، بما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات.

---

[1]– Singh, H. and K.W.Jun. (1995), « Some new evidence on determinants of foreign Investment in developing countries », policy research working paper, No 1531, the world bank, November, p 03

[2]– فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008 ص 13.

رابعا: مخاطر التنقيب في أسعار الصرف

تتفادى الشركات متعددة الجنسيات أخطار تقلبات معدلات الصرف من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) بمعدل صرف مرتفع، كهذا في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح ورؤوس الأموال المستثمرة إلى الخارج، بالإضافة لقيام تلك الشركات بتنويع استثماراتها بين الدول المختلفة وبالتالي يمكنها من تخفيض المخاطر المرتبطة بالصرف الأجنبي[1].

خامسا:التكنولوجيا

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثليتها المحلية أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، مع تمركز معظمها في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة مما يمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

سادسا:اقتصاديات الحجم

يمثل هذا العنصر ميزة للشركات متعددة الجنسيات، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، كما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج، الأمر الذم يعزز من تنافسيتها على المستوى الدولي.

سابعا: القوة التفاوضية والسياسية

تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات القوة والقدرة على التفاوض مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة تخدم مصالحها وأهدافها التي تكون ملائمة لنشاطاتها واستراتيجياتها التوسعية، وترجع هذه القوة التفاوضية إلى ما تمتلكه هذه الشركات من موارد نادرة وبخاصة رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة الأم من معونات وقروض للدول المضيفة، فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي تتم بين مسؤولي دولها والمسؤولين في الدولة المضيفة.

[1]– Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997), « Japanese foreign direct investment and regional trade », IMFworking paper, wp/97 Asia Paci Fic department, IMF. Washington. DC , August, p 1

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

تشتمل هذه المحددات على العديد من العوامل والحوافز التي تخص الدول المضيفة، والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوافرة لدل الدول المضيفة.

أولا: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دولة معينة منها وعن غيرها ومن محدداته ما يلي:

1-درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج), وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود [1].

2-القوة التنافسية للاقتصاد القومي

تتمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي .كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح[2]، ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها :

أ-لرقم القياسي لأسعار الصادرات

ب-معدل النمو[3].

3-القدرة على إدارة الاقتصاد القوم:

إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذاك، إن النجاح في ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها:

---

[1]- نزيهة عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ص87.

[2]- فلحيح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق 2019 ، ص101.

[3]- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص23.

أ-قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير به

ب-نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي

ج-عدد شهور تغطية الواردات.

د-شروط التجارة وقوة اتجاهاتها[1].

4-السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات:

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة أخرى ومن هذه السياسات:

أ-الإعفاءات الضريبية

ب-القيود على التحويلات و الأرباح و الفوائد.

د-الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.. [2]

5-السياسات الاقتصادية الكمية

كلما كانت تحررية ومرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الضروري أن تحتوي السياسية[3].

ثانيا: المحددات السياسية والقانونية

1-المحدادت السياسة

حيث تعتبر البيئة السياسة من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار إلى بلد دون أخر ,وتتكون البيئة السياسة من:

أ-الاستقرار السياسي المحلي.

ب-المخاطر الإقليمية.

---

[1] -Josette peyrard. Gestion financière internationale.5e édition. Librairie. Paris.1992.p190

[2]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 323.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 219.

د-العلاقات الدولية [1].

2-المحددات القانونية

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك ،إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، والتي تنعكس على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، والقوانين التنظيم المنافسة وتمنع الاحتكار.

كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد00 في إجراءات التقاضي[2].

[1]- ماجد أحمد عطا الله, إدارة الاستثمار, مرجع سابق ذكره, ص13.

[2]- نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص.92.

المطلب الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر

مما لا شك فيه أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار عديدة على اقتصاديات البلدان النامية منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى مختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

اولا: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق العديد من الآثار الايجابية للدول المضيفة، وهذا من خلال تأثيره على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية اهمها:

اولا: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف:

1-يكون له اثر ايجابي على الاستثمار المحلي لكنه محدود بمدى تجاوب الاستثمار المحلي معه، فحسب تقرير UNCTAD لسنة 2001 فان الشركات الاجنبية يمكن ان تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي، وذلك اذا توفرت البيئة الاستثمارية في البلد المضيف، بالشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين الاستثمارات الاجنبية و المحلية من خلال زيادة المنافسة و نقل التكنولوجيا المتطورة للإنتاج و التسويق، و استحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات جديدة الشركات متعددة الجنسيات[1].

2-يكون للاستثمار الاجنبي اثار على ترقية الرأسمال البشري والى خلق فرص عمل جديدة اذا كان المشروع جديد، كما يقدم اجورا في مقابل زيادة الانتاجية، استحداث وظائف جديدة، كما انه يقوم بنقل خبرات فنية و ادارية جديدة الى القوة العاملة المحلية، من خلال تدريبها و تكوينها تدريبها و تكوينها لتنمية الموارد البشرية لدى العاملين، و ذلك بتقديم الحوافز لزيادة مهاراتهم، وهذا التدريب يكون ضرورة عند شراء و استخدام تكنولوجيا جديدة[2].

3-تعويض النقص في الادخار: مع انخفاض المساعدات الانمائية الرسمية فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يعوض النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، وذلك لتمويل عمليات التنمية بالشكل المباشر، من خلال أثر المضاعف[3].

[1] -Marounealaya , IDE et croissance économique : « une estimationa partir d' un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée, centre de développement , université Montesquieu, France , 2004, p 07

[2]- علي عباس ، "ادارة العمال الدولية الايطار العام"، دار الهدى للنشر، عمان، ط12، 2015، ص 358-388

[3]- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا "العولمة و اسواق العمل في منطقة الاسكوا"، نيويرك، 2017، ص10

ثانيا: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري

1-الاثار على زيادة الصادرات: للاستثمار الاجنبي المباشر اسهام كبير في الرفع من صادرات الدول المضيفة له، كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا جوهريا في تصنيع هذه الدول[1].

2-الاثر على هيكل الصادرات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر تنويع هيكل صادرات الدول المضيفة له، والعمل على تصدير سلع ذات قيمة مضاعفة[2].

3-الاثر على الواردات: ان التوسع في الاستثمارات يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خلق مداخيل جديدة مولدة لقوة شرائية، تؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و لضعف الجهاز الانتاجي في الدول النامية و عدم مرونته، لذلك تلجا الى التوسع في النشاط الاستيرادي، هذا من ناحية. وان ارتفاع معدل هذه الاستثمارات لاسيما الصناعية منها سيؤدي الى زيادة ما تستورده من سلع رأسمالية لتنفيذ المشاريع الصناعية المنتجة، حيث تشكل السلعة المستورة الوسيطة نسبة عالية من السلع المنتجة، اما السلع الاستهلاكية فتقل اهميتها النسبية بسبب انجاز المشاريع الصناعية التي تقوم بإنتاج المنتجات التي تحل محل الواردات[3].

ثالثا: الاثار على المؤسسات المحلية

تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تغيير اساليب الادارة و التسيير، فالشركات المتعددة الجنسيات تفرض استراتيجيتها الخاصة على الشريك المحلي في مجال الاتصالات و المعرفة و التقنية و في المجالات التي تكون في شركات متعددة الجنسيات اكثر تطورا عن الشركات المحلية، لذلك فان شركات متعددة الجنسيات اكثر تطورا عن الشركات المحلية، لذلك فان شركات متعددة الجنسيات تساهم في ترقية الشركات المحلية كما تستفيد من خبرتها في السوق، بحيث تقوم بالتوليف بين الميزات و القدرات الاجنبية و بين الميزات و القدرات الاجنبية و بين الميزات و القدرات المحلية[4].

رابعا: اضعاف قوة الاحتكار و تعزيز التنافسية

---

[1]- حبيبة شعو، مرجع سابق، ص150-151.

[2]- نفس مرجع السابق ص 151

[3]- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص74.

[4] -L'investissement direct étranger au service du développement ,optimiser les avantages ,minimiser les couts ;rapport d'OCDE ; janvier 2003 ;pp.4-5.

من الممكن ان يحدث هذا الوضع اذا كانت احدى الشركات المحلية او عدد قليل من هذه الشركات المحلية او عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما. وذلك قبل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، لكن بعد تدفقات هذا الاخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية فيقومون بزيادة الانتاج و خفض الاسعار، و ذلك في مجال الانتاج[1].

خامسا: نقل التكنولوجيا

ان لهذه الشركات دور في نقل التكنولوجيا، من خلال اطار يحمي الملكية الفكرية دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا، او ان تستفيد منها الشركات المنافسة عن طريق النسخ و الاستخدامات الغير شرعية، و تشير الدراسات الى ان دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصدير و نقل التكنولوجيا اكفأ من الدور الذي تقوم به اليات السوق، اذ ان الشركات الفرعية تلعب دورا رئيسيا في نقل التكنولوجيا وفي التجارة حيث كانت مجرد اداة لتطوير التكنولوجيا في الدولة الام، لكن ما يعاب على هذه الشركات انها لا ترغب في نقل كل انواع التكنولوجيا، كما ان مستوى التنمية البشرية في البلد المضيف و توفر الايدي العاملة الماهرة و المدراء الاكفاء تلعب هي الاخرى دورا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن ان تنقلها الشركات.

يقاس دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا بمدى استفادة الشركات الوطنية من هذا النقل عن طريق العلاقة التبادلية بين الشركات التابعة، يتوقف هذا على عاملين:

الاول مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها في تطوير قدراتها التقنية، **و الثاني** يتمثل في مدى قدرة هذه الاخيرة على استيعاب هذه التكنولوجيا[2].

سادسا: تنمية انشط البحث العلمي و الابتكارات

يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الاجنبية و بين مراكز البحث و التطوير المحلية في البلدان المضيفة، كما قد يؤدي دخول الشركات الدولية الى زيادة الانفاق المحلي

[1]– علي عبد الفتاح ابو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الاولى، عمان، 2007 ص262.

[2]– اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية غربي اسيا، "الشركات متعددة عبر الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة الاسكوا"، ص12-15.

على البحث و التطوير وذلك لإحداث مواءمة بين الاحتياجات الى تطوير و تحسين شامل في الإنتاجية و المقدرة التجارة التنافسية[1].

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الآثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، فإن ف هناك آثار سلبية تترتب على وجوده، وهي بمثابة أعباء تواجهها البلدان ا وتتحملها، وتتمثل هذه الآثار السلبية فيما يلي :

أولا: الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات

إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، لأنه غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جدول أقل مقارنة بمثيلتها من الخارج ويترتب على ذلك زيادة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات ويزداد الأمر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات ككل [2].

ثانيا: الآثار السلبية على الاستثمار المحلي

قد يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على الاستثمار المحلي من خلال عمليات المزاحمة أو الإزاحة لها، فتحدث عملية المزاحمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، ومن ثم يحدث نقص في المدخرات المحلية والتي يتم توجيهها لتمكين المشروعات المحلية، أما عمليات الإزاحة فتحدث نتيجة عدم قدرة الشركات المحلية على الصمود أما المنافسة الأجنبية، وذلك وجود فجوة

[1]–رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق"، المكتبة العصرية، المصورة، مصر، ص227.

[2]– أنظر في ذلك:

- Young, L. and K. Miyagiwa, « International investment and immiserizing Growth », journal of international economics, El-Sevier science publishers , B.V. North-Holland, 1986, p p 171- 177.
- Hess, P. and C, Ross (1997), « Economic development : the ories, evidence and policies », The Dryden Press, Harcourt Brace Collage publishers, USA, p 496.

تكنولوجية واسعة بين كلا النوعين، بالإضافة الى امتلاك الشركات الأجنبية صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر لأصول كاملة متمثلة في الأسماء التجارية، ومعلومات كافية عن الأسواق الخارجية، ومهارات إدارية وتنظيمية، كل هذه الأشياء تمثل شكلا من أشكال المنافسة التي تواجه الشركات المحلية، ومن هنا فالشركات الأجنبية قد لا تشارك الشركات المحلية فقط في السوق وانما من الممكن أن تؤدى إلى فشلها وخروجها كليا، خاصة إذا كانت تعمل في نفس الصناعة.

ثالثا: الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

انخفاض مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل تلك الشركات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من ناحية، وقيام هذه الشركات بأنشطة التنمية والبحوث في الدولة الأم من ناحية أخرى، فضلا عن هذا كله فإن هذه الشركات تقوم بنقل أو تصدير قدر ضئيل أو مستوى منخفض أو مرتفع من التقنيات الفنية أو التكنولوجية التي لا يتلاءم مع خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها، الأمر الذى قد يكون لو تأثير سلبي على درجة التقدم الاقتصادي لهذه الدول ،كذلك تعتبر تلك الشركات ان المعرفة والخبرة الفنية والصناعية التي تمتلكها تعتبر من الأسرار الصناعية التي لا ينبغي اطلاع الآخرين عمليها وعدم معرفتهم بها، خاصة في الجهات الاخرى في الدول المستقبلة للاستثمارات الاجنبية، وفي حالة قيامها بتقديم مثل هذه الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تفرض عليها عادة كلف عالية ومغالى بها جدا مقابل ذلك، وتعمم باستمرار على تغييرها عن طريق ما يطلق عليه بالتحديث والتحسين والتطوير الذى تجريه عمليا، وتفرض على الدول المستخدمة لذلك كلف أعلى فأعلى وبصورة مستمرة[1].

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك

قد يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات بممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك وزيادة رغبة الأفراد والمجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغيير، وانتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية بالإضافة إلى محاولة إدخال أو فرض بعض أنواع من القيم والعادات أو الثقافة الأجنبية بالدول النامية، ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية، فضلا عن استمرار اعتماد هذه الدول على دول أخرى في

[1]– فليح حسين خلف، التمويل الدولي، دار الوراق، مصر، ط 1،2004، ص178.

تمكين برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات، والنتيجة المتوقعة الطبيعية لهذه الآثار والممارسات هو انخفاض الكفاءة الاقتصادية للدول النامية[1].

خامسا: ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية

إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد ومكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة ما تلجأ البلدان النامية المضيفة إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلاد أن تستخدمها في أغراض التنمية الاقتصادية، وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات (الأجنبية والمحلية) مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية[2].

سادسا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يتم انتقاد تأثير مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على أساس أنها لا تسهم بدرجة ملموسة في توفير فرص العمل التي يمكن أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار فيها وفي كافة أشكالها وفي المجالات المختلفة لأنها تستخدم في الغالب أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ولا تستخدم إلا عمل محدود، وبسبب التطور النسبي لما تستخدمه من أساليب إنتاج ووسائل إنتاج فإنها تتطلب نتيجة لذلك عمل من نوعية أعلى وهو الذي لا يتوفر في الدول النامية، وتعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراده من الخارج مع هذه الاستثمارات، وهو الأمر الذي يحدد من فرص استخدام العمل بدرجة كبيرة[3].

سابعا: الاستثمارات الأجنبية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية واخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها ومؤسسات تعمم فقط من

[1]– عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص417.

[2]– نزيهة عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص487.

[3]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 178.

أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

ويعتبر الأثر الصافي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر، يعد ضارا بالبلدان النامية لأن هذه الشركات تعمل وفق استراتيجية عالمية تخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغيرات الهيكلية في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أداة للاستثمار الهيكلي الذم يعتبر تطورا لصور الاستعمار والاستغلال لتي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية، وعلى ذلك فاستعمار الأمس كان سياسيا أو ماديا، أما اليوم فأصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع لتلك الشركات متعددة الجنسيات، والتي تقوم باستغلال وتحويل الأرباح التي تحققها في البلدان النامية للدولة الأم.

المبحث الثالث: ماهية التجارة الدولية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الإطار النظري للتجارة الدولية وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية وأهميتها ومختلف السياسات التجارية .

المطلب الاول: مفهوم التجارة الدولية

هناك العديد من الحوافز المقدمة من قبل الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل فيما يلي :

سيتم في هذا المطلب التطرق الى تعريف التجارة الدولية وتحديد مختلف أشكال تحرير التجارة الدولية كما يلي:

أولا: تعريف التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري. وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها ببن الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية, والمناطق التجارية الإقليمية التجارية .

و يشمل مصطلح التجارة الدولية على[1]:

1-قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا 2010 ص13.

1-الصادرات والواردات السلعية المنظورة

2-الصادرات والواردات الخدمية غير منظورة .

3-الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد ببن دول العالم المختلفة.

تعرف التجارة الدولية على أنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال ببن الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال ببن الدول[1]« .

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف يوقع الكثيرين في خطأ شائع وهو عدم التفرقة ببن التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية ببن دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

المفهوم العام للتجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. وقد تتحول التجارة الدولية إلى داخلية، مثل ما حدث في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أشكال تحرير التجارة الدولية

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة الدولية:[2]

1-التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول .

2- التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

[1]-سامي عفيف حاتم , التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم , نقلا عن فيروز سلطاني , دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية , مذكرة ماجيستر غير منشورة, جامعة بسكرة , الجزائر 2013, ص3.

[2]-محمد صفوت قابل , منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009 ص16.

3- التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول الأعضاء في التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل تكوين منطقة التجارة الحرة فيما بينها.

4- التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.[1]

المطلب الثاني: اهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الدولية وانسياب السلع والخدمات والعمالة.

تبرز أهمية التجارة الدولية من خلال مايلي:

1-تمكن التجارة الدولية الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني ونحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل، والتوسع في إنتاج السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها.

2-إن أهمية التجارة الدولية تكمن في حسن استغلال الموارد وذلك من خلال ما تمنحه لتصريف الإنتاج والحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج فالتجارة الدولية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة. وهذا ما يعود على البلدان بالمنافع الكبيرة. وهي تساهم في دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي[2].

3- كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عملية الاستيراد والتصدير و الإنتاج فتعمل على تغير الهيكل و تركيب هذه الدخول ونسبتها ببن المنتج والناتج و المستهلك. وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج .

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، دار الصفا للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر ,2003ص48.

[2]- السيد محمد السريقي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية 2009 ، ص8.

4- وتعد أيضا التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا فهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]

المطلب الثالث: أدوات و أساليب التجارة الدولية

إن تدخل الدولة في سير حركية تجارتها الدولية أصبح من الأمور المألوفة، إذ تستخدم الدول في تحقيق سياساتها التجارية نظما وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، وتتضمن تلك الادوات والأساليب كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

أولا: الادوات المستعملة في الاسعار

أ-القيود التعريفية (الرسوم الجمركية) :

يقصد بالقيود التعريفية (التعريفة الجمركية) أنها تلك القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة والرسوم المقدرة عليها، وتشتمل التعريفة على جميع الرسوم، سوآءا تقررت على الصادرات أو على الواردات[2] وأساس القيود التعريفية هي الرسوم الجمركية.

تعرف على أنها": ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات و تنقسم إلى:

أ-الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....الخ).

ب- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.

د-الرسوم المركبة: وتتشكل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

2- نظام الإعانات :

يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

[1]- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2010 ، ص11.

[2]-مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص131.

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان تحقق لهم الربح[1].

3- نظام الإغراق

يمكن تعريف الإغراق بصفة عامة على انه بيع أو تصدير السلعة بأقل من السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة أو السلع الشبيهة داخل البلاد أو للتصدير بها[2].

ويقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.

ثانيا: الادوات الكمية.

تعمل القيود الكمية على تحديد الكميات السلعية التي تجتاز حدود الدولة الجمركية دخولا أو خروجا وذلك بإخضاع سلع التجارة الدولية إما لنظام الحضر أو لنظام الحصص أو تراخيص الاستيراد.

أ-نظام الحصص :

يتم بمقتضى نظام الحصص تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية اكبر منها، ومن هنا يعتبر نظام الحصص نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها وقيمتها، وان كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، ولكن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.[3]

- نظام الحظر أو المنع:

يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

أ-حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

---

[1]-عبد الرحمان يسر أحمد، الاقتصاديات الدولية، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر2007 ص68.

[2]-محمد الغزالي، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)، الدار الجامعة الجديدة، مصر ،2007ص15.

[3]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص143.

ب-حظر جزئي : هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3-نظام تراخيص الاستيراد :

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (اذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.[1]

ثالثا: الأدوات التجارية

تتمثل في :

1-الاتفاقات الدولية التجارية :

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما تشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2-الاتفاقات التجارية :

هي اتفاقات قصيرة الأجل حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل.

3-اتفاقيات الدفع :

تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ[2]

[1]- أقاسم قادة ، مرجع سابق ذكره، ص29.

[2]- حساني رقية، سياسات التجارة الخارجية ، محاضرات في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014ص19.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد التعاريف التي أعطيت له، وتحديد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنته مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر، كما تطرقنا في هذا الفصل الى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمها إلى قسمين محددات تتعلق بالمستثمر الأجنبي ومحددات ترتبط بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، وفي الأخير تطرقنا الى مختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر سواء السلبية أو الإيجابية.

و كذلك تطرقنا في الى ماهية التجارة الدولية من خلال تعرفها وإعطاء أهم أشكال تحرير التجارة الدولية وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات المحلية، كما تطرقنا الى أهم الأدوات والسياسات التجارية المستعملة في التجارة الدولية سواء كانت كمية أو كيفية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا الى الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

الفصل الثاني:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – دراسة حالة–

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية، بل يعتبر من أهمها في عالم اليوم، حيث ترجم وتجسد ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يسجلها، ويشهد تنافسا كبيرا ببن مختلف دول العالم من أجل جذبه واستقطابه، لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور الدول المضيفة، ونمو اقتصادها ومظهر يعبر عن انفتاحها على العالم الخارجي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي انتهجت سياسة الباب المفتوح أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال صياغة تشريعات ونظم وترتيبات خاصة به، كل هذا من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية، ومن بينها التجارة الدولية، لذا من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة في التجارة الدولية لذا قسمنا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور التجارة الدولية

المبحث الثالث: التحميل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية

المبحث الاول: الآثار والروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى مختلف الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، بالإضافة الى تحديد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات.

المطلب الأول: الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية على المستوى الجزئي

يتم تحميل العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر في اطار هذه النماذج على المستوى الجزئي، بافتراض وجود بلدين اذ تؤدي الشركات أنشطة المقر الرئيس في بلد المنشأ سنتطرق الى مايلي:

أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي والتجارة الدولية

الاستثمار الافقي هو ان تقوم الشركة بفتح فرع لها في دولة أخرى وتنتج نفس ما تنتجه الشركة الأم، مثال على ذلك شركة تويوتا، فهذه الشركة تعمم في مجال صناعة السيارات، حيث يقع مقرها الرئيسي في اليابان، بينما تنتشر ماركاتها في جميع أنحاء العالم، حيث يعتمد نظام الانتاج لديها على شركات مملوكة بالكامل والتي تستورد قطع الغيار والمكونات من شركات أخرى، لتقوم في النهاية بإنتاج السيارات.[1]

ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي والتجارة الدولية

الاستثمار العمودي هو أن تقوم الشركة متعددة الجنسية ببناء شركة داعمة لمنتجاتها في دولة أخرى، ومثال على ذلك شركة أنتل، شركة انتل هي شركة تعمل في انتاج أشباه المواصلات والتي يقع مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الامريكية وتنتج المعالجات ولوحات التحكم وكروت الانترنت وغيرها، فلدى شركة انتل العديد من المصانع في العديد من الدول مثل الصيف، وكوستاريكا وايرلندا وماليزيا والفلبين، وتنخرط شركة انتل بالأساس في الاستثمار العمودي، ففي الوقت الذي تتم فيه مراحل الانتاج ذات الدقة العالية في الدول المتقدمة حيث توجد العمالة الماهرة، تتم مراحل الانتاج الاقل تعقيدا في الدول ذات العمالة الكثيفة والرخيصة، وتظل كل الشركات ملكا لشركة انتل الام في الولايات المتحدة الامريكية[2].

[1]– خالد محمد السواع، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 74العدد، 9معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2011ص4.

[2]– عاطف نعيم الدمياطي، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم وعلى تجارة الدولة المضيفة (المستوى الكمي).

يهتم الفكر الحديث في تناوله للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بمعرفة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية، وذلك للكشف عن طبيعة هذه العلاقة (بالسلب أو الايجاب)، وما لذلك من تأثير مختلف على النمو الاقتصادي.

من هنا سوف يتم تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارة كل من البلد الأم والبلد المضيف.

أولا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم

هناك جدل حول تحديد العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارة الدولة الأم، هل هي تبادلية او تكاملية، سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات.

1–أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات الدولة الأم

هناك رأي يزعم غالبا بأن الاستثمار الاجنبي المباشر يقلل من صادرات البلد الأم، ولهذا السبب فان للاستثمار الاجنبي المباشر نتائج سلبية على الاستخدام في البلد الام وعلى ميزان مدفوعاتها، ومهما كانت مصادر هذا الرأي فان مجرد كون الاستثمار الاجنبي المباشر يحل محل صادرات معينة للبلد الأم من خلال انتاجها في البلد المضيف لا يتبعه بالضرورة انخفاض في اجمالي الصادرات الكمية للبلد الأم الى السوق المضيف، بل ان هناك آثار تجارية كمية ناجمة عن روابط التعاقب بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، بعضها مباشر والآخر غير مباشر[1].

2–اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة الأم

ينشأ أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على استيرادات البلد الأم من أن بعض من نسب المدخلات (وربما كلها) التي كانت تستورد من قبل شركاتها قبل قيام الاستثمار الاجنبي المباشر سيتوقف استيرادها بعد قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج، ومن جهة أخرى، قد يبدأ الفرع الاجنبي بخدمة سوق البلد الأم في اعادة تصدير المنتجات النهائية اليها والى البلاد الأخرى أي أن استيراد البلد الام للمنتوج النهائي سيزداد، ويكون الأثر أقوى في حالة التكامل العمودي الى الخلف، اذ يتم تصدير منتجات المواد الخام اللازمة لتشغيل خطوط الانتاج في الشركة الأم وشركاتها المنتسبة الأخرى، كما أنه أقوى في حالة التكامل الأفقي عندما يكون فارق تكلفة العمل كبيرا أو تكلفة النقل محدودة، وبسبب هذه التأثيرات الموازنة المحتملة، لا يوجد سبب للاعتقاد بان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر واستيرادات البلد الأم تبادلية أو تكاملية.

ثانيا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر عمى تجارة البلد المضيف

يشاع الاعتقاد في كثير من الأحيان، بان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض صادرات و/أو زيادة واردات الدولة المضيفة، وربما يؤدي الى تأثير سلبي على النمو في الدول المضيفة من خلال التأثير

[1]–نفس المرجع السابق، ص72–73.

السلبي لو على موازين المدفوعات في تلك الدول، لكن الاتجاه السائد هو العكس، اذ قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى انخفاض واردات الدولة و/أو زيادة صادرات الدولة المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلا المصادرات المحمية الى الاسواق الخارجية، ويحفز ذلك على مزيد من النمو في الدول المضيفة.

1-أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات الدولة المضيفة

لاختبار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر، والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الأسواق الخارجية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على اجراء العلميات التصنيعية عمى المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة،) كما يتوفر لديها قدرات عالية على ابرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة الى مهاراتها التسويقية، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من استراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات الى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.[1]

2-أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة

ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الاجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات، وينطبق مما سبق على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم انتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات ،أما الواردات من المنتجات الوسيطية والرأسمالية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم امكانية الحصول عمليا من السوق المحلي للدولة المضيفة، أو زيادتها من خلال تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر عمى النمو الذي يقود الى زيادة في متوسط دخل الفرد، الامر الذي يقود تباعا الى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات

ان التفاعل بين سياسات التجارة الدولية وسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر أدى الى تزايد جهود الحكومات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية لتأسيس اطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في البيئة الجديدة لهما.

أولا: الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار

تتمثل الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار في مجموعة متنوعة من أدوات السياسة التجارية التي تؤثر على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وتكوينه القطاعي وتوزيعه الجغرافي، والبعض من الاجراءات التجارية المصنفة كإجراءات تجارية متصلة بالاستثمار (مثل التعريفات، والحصص وبرامج تمويل الصادرات) ليست مصممة بالأساس للتأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ولكن يمكن مع ذلك أن تكون لها آثار هامة

[1] -UNCTAD, "International Investment Agreements: Multilateral Frame Work on Investment, March, 2000, p2.

[2] -Aizenman.J, NOY.I, "FDI and Trade-Two-way linkages? ", the Quarterly review of Economic and Finance, vol46,2006, pp:317-337

على قرارات المستثمرين الدوليين، وهناك أدوات أخرى (مثل مناطق تجهيز الصادرات، وترتيبات الانتاج المشترك أو ترتيبات اعادة الشراء التجارية) مصممة كلها آثار فية مجال الاستثمار الاجنبي المباشر أكثر وضوحا في الأذهان، وفي وكلتا الحالتين سواء كانت نتيجة الاستثمار الاجنبي المباشر مقصودة أن لا فان الوقع الناتج عن ذلك على قرارات تحديد موقع الانتاج وتدفقات التجارة داخل الشركات يؤثر على التجارة العالمية، وبالتالي فان الاجراءات التجارية المتصلة بالاستثمار تساعد على تحديد الكيفية التي تؤثر بها أنشطة الاعمال التجارية الدولية على كل من الرفاه العالمي والتوزيع النسبي للمنافع بين الاقتصاديات الوطنية من خلال تأثيرها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالتالي فان هذه الاجراءات وثيقة الصلة باتفاقيات الاستثمار الدولية، بما في ذلك المناقشات حول اطار متعدد الاطراف محتمل في مجال الاستثمار[1].

ثانيا: اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

في تحديد العلاقة بين الاستثمار والتجارة الدولية من جانب الاجراءات والسياسات المتخذة سواء على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أو على صعيد التجارة الدولية، نجد أن هناك سياسات استثمارية تتخذها بعض الدول لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيعه من خلال اعطاء مزايا واعفاءات لهذه الاستثمارات وهذا بالطبع يترى أثرا واضحا على التجارة الدولية من خلال تشجيع انتقال السلع الرأسمالية ورؤوس الأموال من بلد لآخر، كما أن بعض اجراءات الاستثمار المتخذة في هذا المجال تؤدم الى تقييد التجارة بوضعها شروط معينة للاستثمار الاجنبي المباشر ضمن حدودها[2].

[1]– الأنتكاد، التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، نيويورك وجنيف، 1999ص1.

[2]– منى لطفي بيطار، الاستثمارات الخاصة ودورها فً التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كليةالاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004،ص 54

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و تطور التجارة الدولية في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل تطور تدفقاته الواردة والصادرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2021. وتوزيعها وفقا للنشاط الاقتصادي المتبع، كما سيتم التطرق الى الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة الى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تطور التجارة الدولية.

المطلب الاول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و الصادر في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء الى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، وتطور عدد المشروعات المستثمرة الواردة من الاستثمار، وأهم الدول المصدرة له، كما أهم القطاعات التي تتوزع عليها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

1-تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

لقد عرفت تطورات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة تذبذبات نتيجة الظروف والأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ ان في فترة 2000 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل بمقدار 438 مليون دولار، ولعل من أسباب هذا التطور المستمر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يرجع الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والتشريع الخاص بقرار خوصصة المؤسسات، والجدول و المنحنى التاليين يوضحون ذلك.

الشكل رقم(1) : تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

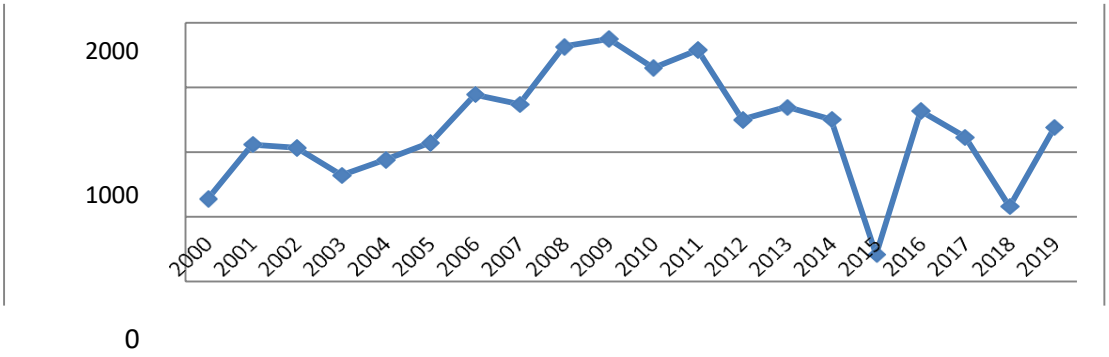

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة البيانات مؤتمر الامم المتحدة و التنمية (الاونكتاد)

الجدول رقم (2): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر لمفترة (2000-2021)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر
2000	438	2011	2580
2001	1196	2012	1499
2002	1065	2013	1684
2003	634	2014	1507
2004	882	2015	584-
2005	1081	2016	1635
2006	1795	2017	1203
2007	1662	2018	1466
2008	2594	2019	1381
2009	2746	2020	1143
2010	2301	2021	869

المصدر :الانكتاد: تقرير الاستثمار العالمي،(2002-2004-2007-2012-2016-2018-2021)

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة منذ سنة2001 بدأت تعرف تطورا معتبرا وانتعاشا ملحوظا، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام2009 بقيمة 2746 مليون دولار، ويرجع هذا الانتعاش خلال هذه الفترة الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وكذلك الاصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال من خلال التحفيزات والضمانات التي أقرتها عبر مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر، كما ساعد انشاء هيئات مختلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الاجانب والمحميين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، إلا أنه في سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر تراجعا على غرار باقي دول المنطقة العربية إجمالا، كذلك بالنظر الى الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها هذه الدول مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب، حيث بلغت قيمتها خلال تلك السنة 1499 مليون دولار، كما عرف عام2015استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها-584 مليون دولار، جراء تصفية بعض عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث مثلت نحو 18%من اجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال هذا العام[1]حيث استرجعت قوتها في عام 2016 بمقدار 1635 مليون دولار اما في الاعوام على توالي يستمر انخفاض و ارتفاع طفيف العام2021 بمقدار 869 مليون دولار.

يظهر تحليل تدفقات الاستثمارات الاجنبية الوارد الى الجزائر مقارنة مع كل من مصر والمغرب، ان هناك تدني في حجم الاستثمارات الواردة الى تلك الدول، مقارنة بالتدفقات الواردة الى بعض بلدان العالم النامية

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016،ص 118.

الاخرى، وهذا بالرغم من ارتفاعها في السنوات الأخيرة، وقد تميزت تلك التدفقات الى الدول الثلاث بالتذبذب والتقلبات نتيجة ارتباطها بالتطورات الدولية (الازمات الاقتصادية) والأوضاع المحمية (طبيعة مناخ الاستثمار)، غير ان هذه التدفقات كانت اقل استقطابا الى الجزائر مقارنة بمصر والمغرب.

2-تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

نستعرض في الشكل رقم (2) والذي يوافق معطيات الجدول رقم (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة(2000-2021)، وذلك استنادا إلى قاعدة بيانات صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادرة شهر جوان 2019، حيث يوضح هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعت عام 2001 بنسبة 32.12% من 13.7 مليار دولار عام 2000 إلى 9.3 مليار دولار، لتشهد عام 2002 قفزة بنسبة 960.22% مسجلة قيمة بلغت 9.86 مليار دولار، لتصل خلال عام 2004 إلى 253.5 مليار دولار مرتفعا عن 28.3 مليار دولار عام 2003 بزيادة قدرها 795.76%، لتتراجع بحدة وتسجل تدفقات سلبية عام 2005 بلغت قيمتها 20.2- مليار دولار في الجدول و المنحنى التاليين:

الشكل رقم(2): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

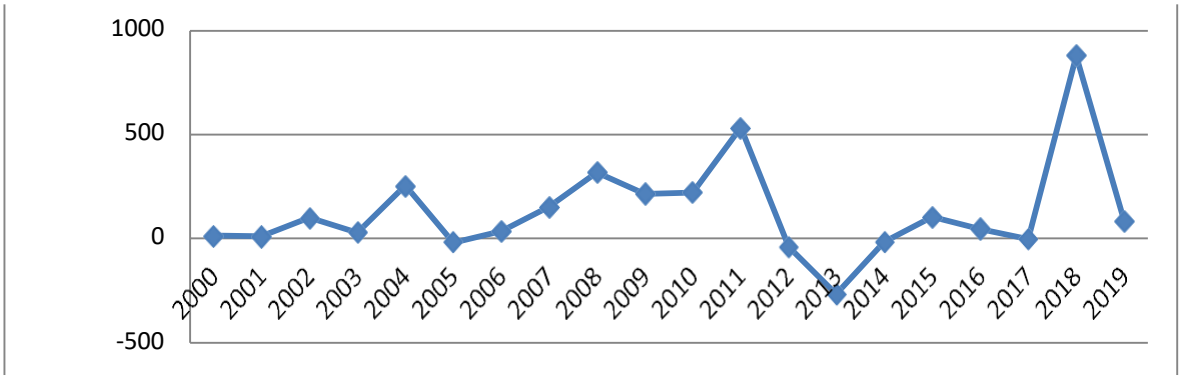

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الجدول رقم (3): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر لمفترة (2000-2021)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر
2000	13.7	2011	533.5
2001	9.3	2012	41.3-
2002	98.6	2013	268.3-
2003	28.3	2014	18.3-
2004	256.5	2015	103.2
2005	20.2-	2016	46.5
2006	34	2017	3.5-
2007	150.6	2018	879.7
2008	318	2019	82.7
2009	214.8	2020	81.25
2010	220.5	2021	80.2

-المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

نلاحظ في عام 2007 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائ150.6 مليار دولار مرتفعا عن 0.034 مليار دولار المسجل عام ،2006 أي ارتفاع مقداره ،%342.94 إذ وخلال عام 2007 ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية 25إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية.

كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009 إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام ،2008 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعا بنسبة 32.45% لتصل إلى 214.8 مليار دولار مقابل 0.318 مليار دولار عام ،2008 ويعزى هذا التراجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى 26 تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية .وفي عام 2011 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر 533.5 مليار دولار مرتفعة عن 220.5 مليار دولار عام 2010 وذلك بنسبة 58.67% لتتراجع بحدة سنوات ،2012 ،2013 2014 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها (41.3- مليار دولار)، (268.3- مليار دولار) و(18.3- مليار دولار) على التوالي. لتعود التدفقات الصادرة إلى إيجابيا عام 2015 مسجلة قيمة قدرها 103.2 مليار دولار. وفي عام 2017 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 3.5- مليار دولار، لتشهد قفزة ملحوظة عام 2018 مسجلة قيمة بلغت 879.7 مليار دولار، وهو أعلى مستوى سجل خلال فترة الدراسة، وهوما صنف

الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجر، غير انها تراجعت بشكل حاد عام 2019 لتبلغ حوالي 72.8 مليار دولار فقط.

3-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها على مجالات النشاط الاقتصادي

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب الناشطين فيها.

الجدول رقم (4): أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة(2000-2021) حسب المنطقة الجغرافية

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
اروبا	437	955161
الاتحاد الاروبي	313	677209
اسيا	98	163102
امريكا	19	68163
الدول العربية	236	977528
افريقيا	5	5686
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني dzwww.andi

الجدول رقم (5):أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة (2000-2021)

	الشركة	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف
1	Emirates international investement company	1	5000	3000
2	Vientnam oil and gas corpartion petrovietnam	2	4743	1999
3	Repsol SA	2	3565	839
4	Jelmoli Holding AG	5	3539	4500
5	Total Co	3	3465	961
6	Orascom Group	6	2814	3541
7	Arcelor Mittal	3	2447	4349
8	British Petrleum	3	2348	485
9	Grupo Ortiz Construccion u Servicos Del Mediterraneo	4	2049	2434
10	China National Petroleum	2	1991	291
	باقي الشركات	344	36043	70745
	الاجمالي	375	68040	93153

المصدر :تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة ،2021ص45.

يتبين من الجدولين رقم (4) و(5) الدول العربية لها أكبر حصة من الاستثمارات في الجزائر قدرت بـ997528 مليون دينار جزائري لإنجاز 236 مشروع استثماري منها الشركة الإماراتية التي احتلت صدارة أهم الشركات المستثمرة بالجزائر والتي تساهم بـ 3000منصب شغل، في حين أن الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313مشروع من أصل 437مشروع وبمبلغ قدر بـ 677209مليون دينار جزائري، أما دول آسيا فعدد مشاريعها 98 مشروع ب غلاف مالي قدر بـ 163102أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول.

الشكل رقم(3): أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

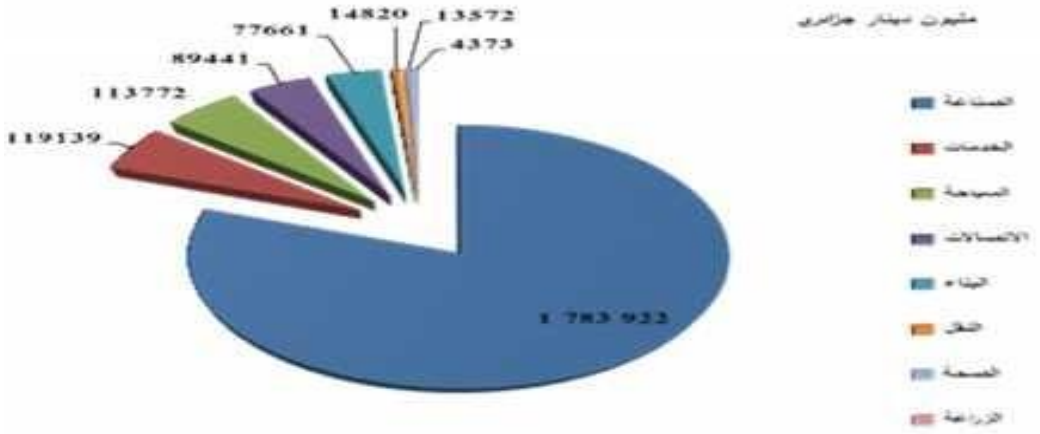

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi.dz

الجدول رقم(6): عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2021)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة
الصناعة	495	%60.22
البناء	137	%16.67
الخدمات	130	%15.82
النقل	25	%3.04
السياحة	14	%1.7
الزراعة	14	%1.7
الصحة	6	%0.73
الاتصالات	1	%0.12
المجموع	822	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www .andi.dz

الشكل رقم(3) والجدول رقم(6) يبينان تنوع القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم أن قطاع الصناعة يعتبر الأكثر جاذبية بـ 1783922مليون دينار جزائري لـ 495مشروع أي بنسبة 60.22% من إجمالي المشاريع وذلك لاحتوائه على قطاع المحروقات والتي تعد أهم مجالات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وكذلك قطاع صناعة السيارات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 137مشروع و بقيمة 77661مليون دينار جزائري الذي عرف نموا كبيرا في الجزائر لارتباطها بمختلف مشاريع البنية التحتية وبرامج السكن المخططة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي وتسيطر عليه كل من الشركات الصينية والتركية واليابانية والمصرية، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 130مشروع بـ 119139مليون دينار جزائري، أما نصيب القطاع السياحي والزراعي فكان بـ 14 مشروع بعد الإجراءات العديدة التي سعت الجزائر إلى تطبيقها ضمن مخطط التهيئة السياحية ومخطط الإصلاح الزراعي وذلك للنهوض اذين القطاعين اللذان تعتبرهما الجزائر من القطاعات الواعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما قطاع الصحة والنقل فكان لهما أقل حصة من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

المطلب الثاني: أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار

يعتبر ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر، بالإضافة الى تطوير الاطار المؤسسي من أجل التكفل بمختلف جوانب الاستثمار، وقد تمثلت مختلف هذه الاجراءات فيما يلي :

اولا: اصدار المرسوم التشريعي 93-12المؤرخ في1993/10/05المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، وهو يهدف أساسا إلى: فسح مجال الشراكة بين رأس المال الوطني ورؤوس الأموال الأجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال، واعطاء ضمانات مطمئنة بمعية حوافز تشجيعية للاستثمار، واعطاء الأولوية للمشروعات التي من شأنها زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة .[1]

ثانيا: اصدار الامر رقم01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والذم تضمن مفهوما جديدا للاستثمار على أنه[2]:

1-اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو اعادة التأهيل أو اعادة الهيكلة.

2-المساهمة في رأس مال مؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3-استعادة النشاطات في اطار خصخصة جزئية أو كمية.

كما منح هذا القانون العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار.

[1]- محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص76.

[2]-الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة 2من الأمر 01-03المؤرخ فً 20أوت 2001،العدد47،الصادرة في 22 اوت 2001، ص5.

رابعا: اصدار الامر رقم08-06المؤرخ في15 جويلية 2006[1]، وقد جاء لتعزيز مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية بإعطاء أكثر حوافز للمستثمرين الاجانب واقرار الضمانات.

من أجل تدعيم المجال القانوني للاستثمار تم انشاء هيئات مكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار وتتمثل فيما يلي :

أ-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، وتسهيل اجراءات انجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.

ب-المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف برسم استراتيجية تطوير الاستثمار.

ج-صندوق لدعم الاستثمار من أجل تمويل أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات.

د-الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وتتمثل مهامها في تهيئة الأراضي المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية، مناطق النشاطات وكل الفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي، مهمة الوساطة لفائدة كل المالكين، مهمة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الاقتصادية.[2]

قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي، منها متعددة الأطراف وأخرى ثنائية، والتي لها صلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الأجنبي أهمها :

ا-الانضمام للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمقتضى الأمر رق (05-95) المؤرخ في21 جانفي1995[3]

ب-دخول الجزائر في الاتفاقية الدولية الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بموجب الامر رقم (04-95) المؤرخ في 21 جانفي 1995[4].

ج-الانضمام الى الاتفاقية المغاربية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.

الانضمام الى الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار.

د- ابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لا سيما مع أهم البلدان المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر كذلك بهدف تشجيع استقطاب مستثمري هذه البلدان ومنحهم ضمانات كافية لذلك.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم(06-08) المؤرخ في15 جويلية 2016، العدد 47، الصادرة في 19جويلية 2006، ص18.

[2]- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، http://www.aniref.dz/index.php/ar/

[3]- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3،2012-2013،ص291.

[4]- نفس المرجع، ص 291.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي اجريت للاقتصاد الوطني وهو المجهودات التي تبذل لتهيئة وترقية مناخ الاستثمار، وبعض النتائج المحققة، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تفسد بيئة الأعمال، وتقف عامل امام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر، وهذه العوامل تتمثل فيمايلي :

اولا: المعوقات الاقتصادي :

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوارد في الجزائر ونوردها فيما يلي :

1-عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر مما شكل عائقا أمام الاستثمار الاجنبي المباشر.

2- عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الملائم الذي يطمح اليه أصحاب رؤوس الاموال غير مقيميين مما يعيق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

3- تواضع موقع الصناعة الجزائرية في مراحل الحلقة التكنولوجية العالمية، الأمر الذم يحد من استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- ضعف أداء السوق المالي وغياب سوق نشط وفعال للبورصة في الجزائر، وعجز امكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

5- رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغيرة مقارنة بأسواق أخرى وأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية، لذى تعتبر أقل جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر.

6- تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الاجانب غير منتجة أو ذات انتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر وهذا مقارنة بالعمالة الآسيوية اين انتاجيتها جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما.

7- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي، وشيوع الرشوة والفساد الادارة والمنافسة غير المشروعة داخل النشاط الاقتصادي.

ثانيا: المعوقات التنظيمية والإدارية

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات بشأن تبسيط الاجراءات الادارية المنظمة للاستثمار، إلا أن ثمة جملة من العوائق الادارية والتنظيمية ساهمت في تشكيل البيئة الاستثمارية في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

1-تعقد وبطء الاجراءات الادارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18اجراء و93 يوما في المتوسط و130 يوما للحصول على رخصة البناء و35 يوما لرخص أخرى[1].

2-غياب بيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقط، كما يوجد تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية.

[1]- بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص272.

3- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري، بسبب تعقد الاجراءات الادارية لمرتبطة بالحصول على عقد الملكية والتصريحات الواجبة التحضير، يضاف الى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

4-عدم استقرار القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، فبعد ما كانت قوانين الاستثمار تسمح بإمكانية التملك المطلق للمشروع الاستثماري ماعدا في بعض القطاعات الاستراتيجية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر، حيث لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51%على الأقل من رأس المال الاجتماعي[1]، والمعروف أن التغيير المستمر للقوانين يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب في اختيارهم للجزائر لإقامة مشاريعهم.

5-ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الاجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار[2].

6- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الاساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار وعدم توفر خدمات الماء والكهرباء وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه.

7- عدم توفر البيانات والاحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات والتي يطلبها المستثمرين الاجانب لتقييم فرص الاستثمار.

ثالثا: العوائق التمويلية والبنكية

يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الاجانب نظرا لعدة أسباب، منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية المخاطرة مما ادل الى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة الى ذلك صعوبة تحويل الاموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت الى عدم استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة[3].

رابعا: المعوقات السياسية

على الرغم من ان الجزائر عرفت استقرارا سياسيا وأمنيا نسبيا مع مطلع القرن الحالي، وهذا بعد التدهور الامني الذي عرفته خلال مرحلة التسعينيات، إلا أن المشكل السياسي في الجزائر وتأثيره على قرارات المستثمرين الاجانب لا يزال، وأن القرارات الاقتصادية فيها تبقى مرهونة بالمواقف والتدخلات السياسية الفوقي.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة58 من قانون المالية التكميلي 2009، المؤرخ في 22 يوليو2009، العدد44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو2009، ص 13.

[2]- ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص – دراسة قياسية 1970-2010، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2013، ص202.

[3]- يونس دحماني، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010، ص214.

بالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الاخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال وضع الاطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، فحجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، الامر الذي يستدعي تذليل العقبات ووضع سياسات واستراتيجيات ملائمة تكون فعالة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المطلب الرابع: تطور التجارة الدولية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى تحليل تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2021.

اولا: تطور الصادرات الجزائرية

ما يميز الصادرات الجزائرية هو المساهمة الكبيرة فيها للصادرات من المحروقات، بحيث تمثل نسبة97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي، وخاصة خلال السنوات الاخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، فمن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن ارتفاع وانخفاض الصادرات الجزائرية مرهون بارتفاع وانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية، فمنذ عام2000 وبتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2008 بمقدار 79298مليون دولار، لتعرف انخفاضا بعدها عام 2009أين وصلت الى 45194 مليون دولار، وهذا يعزل بشكل أساسي الى تداعيات الازمة المالية العالمية لعام2008وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر في قيمة الصادرات الجزائرية، إلا أنه بعد عام2010عاودت الارتفاع مرة أخرى خاصة المحروقات كذلك بسبب التعافي الذي شيده الاقتصاد العالمي، لتصل الى 71866مليون دولار عام2010، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) :تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة (مليون دولار)

	الصادرات من المحروقات		الصادرات خرج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	684	3.38	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.9	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	31302	97.56	781	2.43	32083	100
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.16	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.21	60163	100
2008	77361	97.55	1937	2.44	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.35	45194	100
2010	55527	97.32	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	62960	96.90	2014	3.09	64974	100
2014	60304	95.89	2582	4.10	62886	100
2015	33081	94.14	2057	5.85	35138	100
2016	27917	94.00	1781	6.00	29698	100
2017	33203	94.51	1930	5.49	35132	100
2018	38897	94.61	2216	5.39	41113	100
2019	32926	94.09	2068	5.91	34994	100
2020	31547	94.25	2062	5.67	35414	100
2021	30214	94.50	2098	5.45	54178	100

المصدر: بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان ، 2015مارس ،2018ديسمبر ،2019ص ، 28نقلا عن الموقع الالكتروني: https.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_Ar

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الكبير الذي شيدته الصادرات الجزائرية لعام2015، حيث انخفضت بنسبة تقدر ب43%مقارنة بالسنة السابقة، أين وصلت الى35138 مليون دولار، وهذا تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول منذ جوان 2014، فقد انخفض سعر برميل البترول لعام 2015ب47.1%منتقلا من100.2دولار في عام2014الى 53.1 دولار عام ،2015 حيث نجم عن هذا الانخفاض الكبير، والمتزامن مع انخفاض طفيف في كمية المحروقات المصدرة، تقلصا في ايرادات صادرات المحروقات ب45.14%، حيث انخفضت الى 33.08 مليار دولار عام2015 مقابل 60304 مليار دولار

عام2014[1]، ويدل هذا الانخفاض الكبير في الايرادات الكمية للصادرات الجزائرية على مدل هشاشة الايرادات الخارجية ازاء تقلبات أسعار البترول، ومدى اعتماد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة. أما ما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فنلاحظ من خلال الجدول أنها تتواصل في تسجيل نسب ضئيلة جدا لا تتعدل 6.58%وحد أقصى لها حققتها عام1996، مما يدل على ضعف مساهمتها في حجم الصادرات الإجمالية، وهذا على الرغم من الحوافز واجراءات الدعم التي قدمتها الجزائر لزيادة هذه الصادرات، ومما يزيد الأمر خطورة كون أن هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات، حيث تتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات، فتتصدر المنتجات نصف المصنعة المركز الأول بنسبة تقدر ب81.91%من اجمالي الصادرات خارج المحروقات لعام2015، قيمة تبلغ 1685مليون دولار، بينما تحتل المنتجات الغذائية المركز الثاني بنسبة تقدر ب11.61%وتبلغ قيمتها239مليون دولار، أما المواد الخام فتحتل المركز الثالث بنسبة تقدر ب 5.10% وتبلغ قيمتها105مليون دولار، وتحتل التجهيزات الصناعية المركز الرابع بنسبة تقدر ب0.82% وبقيمة تبلغ17مليون دولار، بينما تحتل السلع الاستهلاكية غير الغذائية المركز الخامس والأخير بنسبة تقدر ب0.53% وبقيمة تبلغ 11 مليون دولار[2].

ثانيا: تطور الواردات الجزائرية

بعد عقود من احتكارها للتجارة الخارجية تحولت الجزائر خلال التسعينيات نحو خيار التحرير التجارب، حيث تبنت سياسة انفتاح تجاري تميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المحدقة بهذا التحرير، ولا سيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير، وهو ما حصل فعلا، حيث شهدت السنوات الاخيرة نموا مفرطا في المستوردات، مما دفع بالسلطات الى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الوضع خاصة بعد انخفاض.

حصيلة الصادرات عام2015 بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدول التالي يوضح التطورات الذي شيدته الواردات الجزائرية خلال الفترة(1990-2015).

الجدول رقم (8):تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20375	21456	27631	39479	39294	40473
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الواردات	47247	50376	55028	58580	51646	46727	46059	48573	44632	45214	48752

المصدر :المديرية العامة للجمارك الجزائرية،

- http://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html

[1]- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، ص6.

[2]- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 34، جوان 2016، ص 28.

من خلال الجدول نلاحظ أنه ابتداءا من سنة2000 بدأت الواردات تعرف تزايد مستمر، حيث انتقلت من9173 مليون دولار عام2000 الى 58580 مليون دولار عام 2014 بمعدل ارتفاع قدره538%،وهذا رغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة2009 وكان سبب هذا الارتفاع في الواردات يرجع الى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية من الألفية الثالثة، والذي كان يحتاج الى تمويل من الخارج، كذلك عرفت هذه الفترة تزايد محسوس في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، ما انعكس على فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية خاصة وأن الجزائر تعد من اكبر المستوردين لبعض السلع الغذائية الأساسية في العالم كالقمح والحليب وغيرها.

أيضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الذي شهدته الواردات خلال عام 2015 اين وصلت الى 51646 مليون دولار بعدما كانت تبلغ 58580 مليون دولار عام2014، بنسبة انخفاض تقدر ب 11.83% في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة اليورو مقارنة بالدولار [1].

ثالثا: تطور الميزان التجاري في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9):أن الميزان التجاري الجزائري قد عرف فائضا طيلة السنوات الاربعة الاولى منذ (2000-2015) غير أنه قد شيد تراجعا في حصيلته، أيضا ما يلاحظ بلغ أعلى قيمة لو سنة 2008 برصيد موجب بلغ 39819 مليون دولار، كما شيدت سنة2006 اعلى معدل تغطية خلال فترة الدراسة والذي بلغ نسبة، وهذا بسبب الارتفاع الكبير كالمفاجئ في اسعار النفط في السكئ العالمية منذ نهاية سنة 2004،الا انو في سنة 2009عرف رصيد الميزان التجاري تراجع كبير في قيمته اصولا الى 5900 مليون دولار، ويرجع هذا الى تراجع سعر البرميل من البترول الى مستوى47 دولار من جهة، والى ارتفاع فاتورة الاستيراد بفعل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية في العالم من جهة أخرى وهذين السببين قد تجسدا بفعل الازمة الاقتصادية العالمية لعام2000,والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (9): تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532
معدل التغطية	0.09	8.36	20.81	128	175	226	255	218
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	16508-
معدل التغطية	201	115	141	156	143	118	107	68

المصدر :المديرية العامة للجمارك الجزائرية، http://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html -

ومنه بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط منذ جوان2014 نلاحظ تدني كبير لرصيد الميزان التجاري عام2014 والذي بلغ4306 مليون دولار، وعجز تجاري بلغ (-16505)مليون دولار عام2015، وهذا بالرغم

[1]- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015وتوجهات السنة المالية 2016،أفريل 2017،مرجع سبق ذكره، ص7.

من انخفاض الواردات لعام2015، الامر الذي انعكس على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قياسيا بلغ 27.29مليار دولار في سنة 2015 بنسبة تقدر ب 16.5%الى اجمالي الناتج المحلي، كما أثر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات والذي سجل عجزا قدره 5.88و 27.54مليار دولار خلال سنتي 2014و 2015على التوالي، ونتيجة لذلك انخفضت قيمة احتياطات الصرف للجزائر ب34.81مليار دولار، منتقلا من 178.94مليار دولار في نهاية عام2014 الى 144.13مليار دولار في نهاية 2015[1].

المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية في الجزائر

في هذا المبحث سوف نقوم بتقديم نموذج للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر من خلال تقدير نموذجين الأول خاص بالصادرات والثاني خاص بالواردات، وسوف نستخدم منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة واختبار استقرارها

أولا: نموذج الدراسة

تشتمل الدراسة على متغيرات الصادرات والواردات كمتغيرات تابعة، والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، وغطت البيانات الفترة ما بين 1990-2021. واعتمادا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل التالي:

دالة الصادرات:

$$EXPO_t = f(IDE_t, GDP_t, EXC_t)$$

حيث:

$EXPO_t$: الصادرات الجزائرية بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2021).

IDE_t : الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2021).

GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2021).

EXC_t : سعر الصرف الحقيقي مقيم بالدولار

دالة الواردات:

$$IMPO_t = f(IDE_t, GDP_t, EXC_t)$$

حيث:

$IMPO_t$: الواردات الجزائرية بالمليون دولار خلال الفترة (1990-2021).

ثانيا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد شرط استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة شرطا أساسيا للقيام بعملية القياس، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.

[1]- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

الجدول رقم (10): نتائج تطبيق اختبار Dicky–Fuller على متغيرات الدراسة

السلسلة		المستوى			الفرق الأول			الرتبة
		None	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	
EXPO		-0.56111	-1.52813	-1.345334	-5.84415	-5.76176	-5.79226	I(1)
IMPO		1.42200	-0.33754	-3.51197	-3.50105	-3.88008	-3.80917	I(1)
IDE		-0.70112	-2.43846	-2.63704	-8.70960	-8.59196	-8.58776	I(1)
GDP		1.01702	-2.96041	-2.12711	-4.84904	-5.16726	-5.07447	I(1)
EXC		-2.10644	-4.612354	-1.92270	-11.5499	-11.3083	-10.800	I(1)
القيم الحرجة عند مستوى المعنوية	%5	-1.95206	-3.56288	-1.95206	-1.95247	-2.96397	-3.568379	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن كل المتغيرات غير ساكنة عند مستواها الأصلي وتحتوي على جذر الوحدة، وتصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر

لتقدير نموذج الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر نتبع الخطوات التالية، مع ادخال متغيري الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في النموذج المقدر.

أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من اجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE

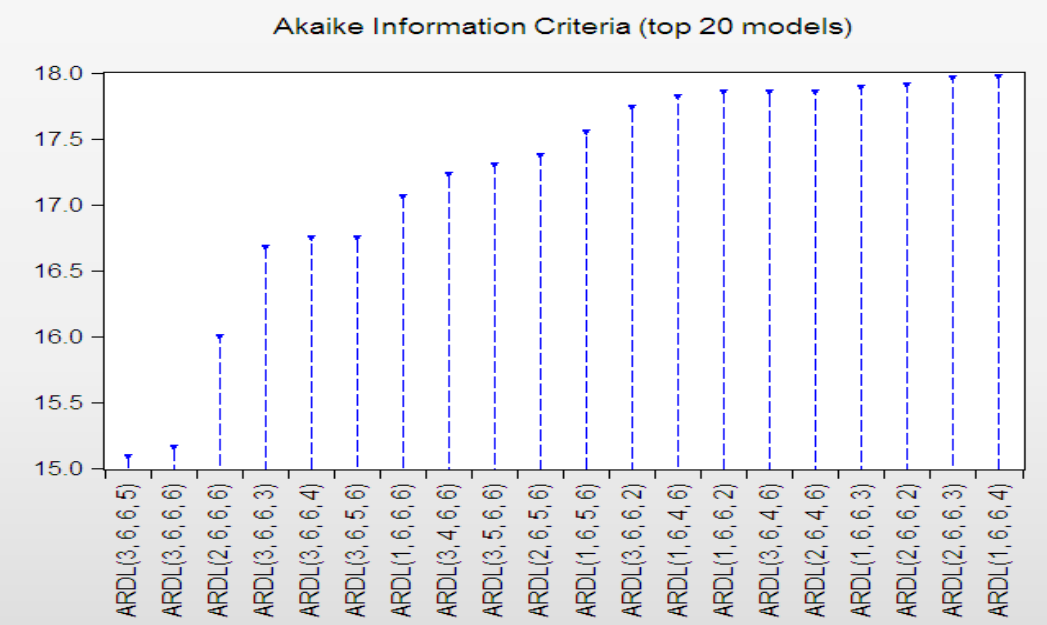

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL(3. 6. 6.5).

ثانيا: منهج اختبار الحدود

يستخدم منهج اختبار الحدود لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، حيث سيتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والمتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وقد تم حساب الاحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	49.83561	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الاحصائية F المحسوبة والتي تساوي 49.8356أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 4.66، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2.3$)، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات كمتغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف) سنقدر معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنبا إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (12): تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	11.34387	0.417396	27.17773	0.0014
GDP	0.155284	0.009179	16.91652	0.0035
EXC	276.1027	35.41014	7.797277	0.0161
C	-33595.28	5129.438	-6.549505	0.0225

EC = EXPO - (11.3439*IDE + 0.1553*GDP + 276.1027*EXC -33595.2785)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

اما نتائج نموذج تصحيح الخطأ فيمكن تقديرها كما يلي:

الجدول رقم(13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXPO)
Selected Model: ARDL(3, 6, 6, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/23 Time: 23:55
Sample: 1990 2021
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPO(-1))	0.570632	0.041546	13.73478	0.0053
D(EXPO(-2))	-1.234253	0.075260	-16.39992	0.0037
D(IDE)	15.81677	0.667551	23.69371	0.0018
D(IDE(-1))	-6.572352	0.220710	-29.77826	0.0011
D(IDE(-2))	-13.57768	0.466849	-29.08365	0.0012
D(IDE(-3))	-22.57501	0.777401	-29.03909	0.0012
D(IDE(-4))	-22.18915	0.940040	-23.60447	0.0018
D(IDE(-5))	-20.10572	0.673386	-29.85763	0.0011
D(GDP)	0.681919	0.007317	93.19853	0.0001
D(GDP(-1))	0.745055	0.047161	15.79810	0.0040
D(GDP(-2))	1.864443	0.087624	21.27775	0.0022
D(GDP(-3))	0.694356	0.022942	30.26625	0.0011
D(GDP(-4))	0.654302	0.025471	25.68857	0.0015
D(GDP(-5))	0.637150	0.023978	26.57200	0.0014
D(EXC)	-151.4129	19.39736	-7.805852	0.0160
D(EXC(-1))	-853.2687	32.12323	-26.56236	0.0014
D(EXC(-2))	-715.2313	37.53187	-19.05664	0.0027
D(EXC(-3))	-166.9076	12.36754	-13.49562	0.0054
D(EXC(-4))	-189.8914	14.53381	-13.06549	0.0058
CointEq(-1)*	-0.270298	0.098862	-2.734106	0.0125

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

رابعا: تشخيص النموذج المقدر

أ- اقتصاديا:

أ-2 تقييم مقدرات معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير:

انطلاقا من نتائج نموذج ARDL الموضحة في الجدولين رقم (11) و(12) نجد أن معامل IDE_t يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الأجلين الطويل والقصير، حيث كلما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الصادرات بـ 11.34وحدة في الأجل الطويل، بالمقابل كلما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1 وحدة تؤدي إلى زيادة في الصادرات بـ 15.81وحدة في الأجل القصير.

2-1 – تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((Coint Eq(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (0.270 -)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.270% في السنة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 3.7 سنة .

2- احصائيا:

استنادا إلى المعايير الاحصائية نجد أن نموذج ARDL المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار Student عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\overline{R^2} = 0.99992$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية Fisher والبالغة 1090.024 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم(14): المؤشرات والمعايير الاحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.999920	Mean dependent var	39058.42
Adjusted R-squared	0.999003	S.D. dependent var	20684.70
S.E. of regression	653.1607	Akaike info criterion	15.08273
Sum squared resid	853237.8	Schwarz criterion	16.24405
Log likelihood	-172.0755	Hannan-Quinn criter.	15.41715
F-statistic	1090.024	Durbin-Watson stat	3.741111
Prob(F-statistic)	0.000917		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

المطلب الثالث: تقدير نموذج الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر

لتقدير نموذج الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر نتبع الخطوات التالية، مع ادخال متغيري الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في النموذج المقدر.

أولا: تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

من اجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء نستخدم معيار AKAIKE، حيث يتم اختيار فترات الإبطاء المثلى التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE

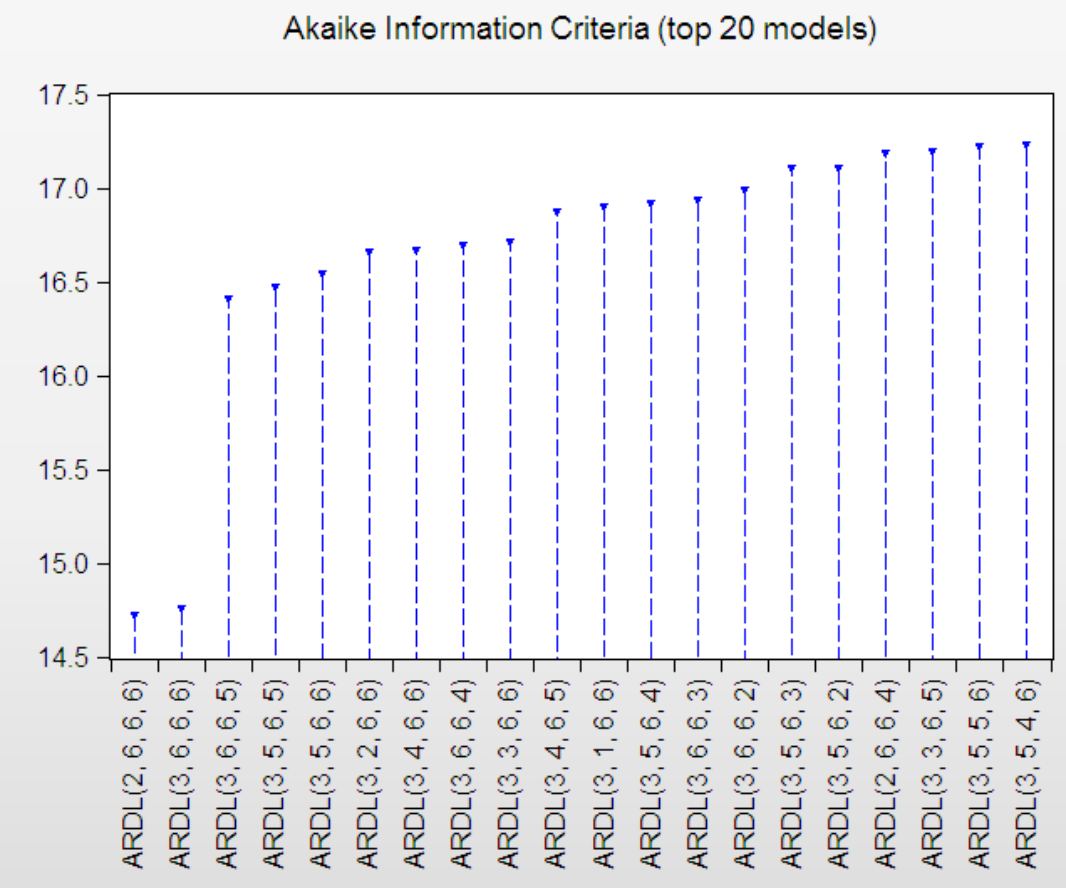

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

يبين الشكل السابق(3) أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار Akaike، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج ARDL(2.6 .6.6)

ثانيا: منهج اختبار الحدود

نتائج اختبار الحدود مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	32.19858	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الاحصائية F المحسوبة والتي تساوي 32.198أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، والبالغة 4.66، أي قبول الفرضية البديلة ($H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2.3$)، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات كمتغير تابع وباقي المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف) سنقدر معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنبا إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (16): تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE	6.334379	0.388777	16.29308	0.0037
GDP	0.190646	0.008667	21.99654	0.0021
EXC	-216.1898	26.08699	-8.287265	0.0143
C	26755.19	3727.934	7.176948	0.0189

EC = IMPO - (6.3344*IDE + 0.1906*GDP -216.1898*EXC + 26755.1905)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

اما نتائج نموذج تصحيح الخطأ فيمكن تقديرها كما يلي:

الجدول رقم(17): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(IMPO)
Selected Model: ARDL(2, 6, 6, 6)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/12/23 Time: 00:06
Sample: 1990 2021
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMPO(-1))	1.912466	0.086964	21.99148	0.0021
D(IDE)	-1.499917	0.162112	-9.252325	0.0115
D(IDE(-1))	-20.49792	0.939466	-21.81869	0.0021
D(IDE(-2))	-13.23302	0.621944	-21.27685	0.0022
D(IDE(-3))	-10.66859	0.460660	-23.15933	0.0019
D(IDE(-4))	-6.149300	0.319860	-19.22498	0.0027
D(IDE(-5))	-2.324338	0.160371	-14.49348	0.0047
D(GDP)	-0.182740	0.017160	-10.64916	0.0087
D(GDP(-1))	-0.732631	0.035837	-20.44369	0.0024
D(GDP(-2))	-0.599935	0.029039	-20.65969	0.0023
D(GDP(-3))	-0.281288	0.015146	-18.57131	0.0029
D(GDP(-4))	-0.299307	0.015612	-19.17160	0.0027
D(GDP(-5))	-0.164673	0.007622	-21.60632	0.0021
D(EXC)	627.5689	32.22253	19.47609	0.0026
D(EXC(-1))	795.8420	33.68600	23.62530	0.0018
D(EXC(-2))	547.0352	33.41288	16.37198	0.0037
D(EXC(-3))	-37.95561	16.51001	-2.298945	0.1483
D(EXC(-4))	197.0476	14.07474	14.00009	0.0051
D(EXC(-5))	-251.2057	15.87578	-15.82321	0.0040
CointEq(-1)*	-0.318370	0.014486	-21.97678	0.0021

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والإشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل.

رابعا: تشخيص النموذج المقدر

1–اقتصاديا:

أ– تقييم مقدرات معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير:

انطلاقا من نتائج نموذج ARDL الموضحة في الجدولين رقم (15) و(16) فإن معامل IDE_t يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الأجل الطويل، حيث كلما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الواردات بـ 6.33وحدة في الأجل الطويل، بالمقابل كلما يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1 وحدة تؤدي إلى انخفاض في الواردات بـ 1.49 وحدة في الأجل القصير.

ب-تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((Coint Eq(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (0.318 -)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.318% في السنة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 3.14سنة .

2- احصائيا:

استنادا إلى المعايير الاحصائية نجد أن نموذج ARDL المقدر مقبول إحصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية إحصائية حسب اختبار Student عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $\overline{R^2} = 0.999925$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، كما تشير إحصائية Fisher والبالغة 1166.848 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم(18): المؤشرات والمعايير الاحصائية لنموذج ARDL المقدر

R-squared	0.999925	Mean dependent var	31954.92
Adjusted R-squared	0.999069	S.D. dependent var	17866.26
S.E. of regression	545.2761	Akaike info criterion	14.72167
Sum squared resid	594652.1	Schwarz criterion	15.88299
Log likelihood	-167.3817	Hannan-Quinn criter.	15.05608
F-statistic	1166.848	Durbin-Watson stat	3.757371
Prob(F-statistic)	0.000857		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق العلاقة بين التجارة الدولية و الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى الجزئي بالإشارة الى الاستثمار الأجنبي الأفقي والعمودي وعلاقتهما بالتجارة الدولية، وعلى المستوى الكلي من خلال تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم وعلى تجارة الدولة المضيفة، وفي الأخير تم تناول العلاقة من جانب الاجراءات والسياسات سواء كانت المتصلة بالاستثمار أو المتصلة بالتجارة.

تم تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل التدفقات الصادرة والواردة الى الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2021 بالإضافة الى التعرف على الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار، والى مختلف معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى واقع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات خلال الفتة الممتدة بين سنتي 2000 و2021، وفي المبحث الثالث قمنا بتقدير نموذج للعلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتقدير نموذج الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، وذلك باستعمال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وقد توصلنا الى وجود علاقة توازنية موجبة في الأجلين الطويل والقصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وعلاقة توازنية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات في الأجل الطويل وسالبة في الاجل القصير.

خاتمة

خاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول بالأخص الدول النامية منها، وحظي هذا النوع من الاستثمار بالاهتمام الكبير من طرف المفكرين الاقتصاديين، هذا النوع من الاستثمار يعتبر ضروري بالنسبة للمستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدولة المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور الهامة كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها.

كما ان للبيئة العالمية الجديدة المتميزة بتغيراتها العديدة والمتسارعة الاثر الواضح على العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، فبروز المنظمة العالمية للتجارة، وتحرير نظم الاستثمار الاجنبي المباشر، وانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتطور وسائل النقل ومزيد من التقدم التكنولوجي، وتكامل الانتاج الدولي، ادى الى مزيد من الترابط بينهما، كما ساهم كل ذلك الى مزيد من الاثر على حجم الاستثمارات العالمية وعلى اتجاهات التجارة العالمية، ومما لاشك فيه ان البلدان النامية الاف اصبحت محركا رئيسا من محركات الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة العالمية، وقد حققت بلدان كثيرة استفادة عظيمة من التكامل العالمي، واللافت للنظر انه ليس هناك بلدان حققت في العقود الاخير مستويات عالية مستدامة من النمو وزيادة كبير في نصيب الفرد من الدخل دون توسع كبير في التجارة والاستثمار، فالبلدان الاشد ديناميكية اجتذبت تدفقات كبيرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهي متكاملة مع سلاسل القيمة العالمية استنادا في اغلب الاحوال الى تكامل اقليمي قوي.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال إقامة مشاريع تنموية ، خصوصا بعد قيامها بجملة من الإصلاحات في المجالات الاقتصادية و السياسية و القانونية مما أدى إلى تحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية و التي تعتبر من أهم شرة المحددات التي تجعل مناخ الاستثمار أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية حيث يعد عاملا محفزا للتنمية ، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات ، و لذلك تمثل الهدف الرئيس ي من هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الاقتصادية ، و هذا باستخدام أدوات القياس الاقتصادي بهدف التعرف على هذه المتغيرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2000-2021.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

– أصبحت الاقتصاديات النامية و الانتقالية حاليا تشكل نصف البلدان العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا، أما الملاحظة الاخرى فتتجلى في غياب توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة، حيث نجد أن معظم تلك الاستثمارات قد استقطبت من طرف دكئ شرئ وجنوب شرق آسيا بدرجة كبيرة ودول امريكا اللاتينية بدرجة أقل.

– هناك سياسة فعلية لمراجعة الاختلالات الموجودة في قطاع الاستثمار في الجزائر من خلال برنامج يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية وتشريعية التي أدت إلى الكبح من تدفقه .

–لا يزال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر محدودا بالنظر إلى عدم توفرها على مناخ استثماري أكثر تهيئا و إصلاحا من حيث الإجراءات و القوانين و انتهاج سياسات الانفتاح التجاري .

–ان الاستثمار الاجنبي هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الاولى بين مصادر التمويل الخارجي.

–بالرغم من الانخفاض الذي عرفته التجارة الدولية لمدكئ النامية بعد الازمة العالمية ،2008إلا انو بشكل عام عرفت صادرات البلدان النامية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبح لها نصف صادرات العالم، وهو تحول كبير في التجارة الدولية للدول النامية، والذي سيكون لو أثر في المستقبل على موازين القول الدولية الحاكمة للنظام الاقتصادي في العالم، والأكثر أهمية أن عدة دول نامية استطاعت أن تتجه صوب الصادرات الصناعية الاكثر تقدما.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال العلاقة بين التجارة الدول:

– العمل على صياغة قوانين الاستثمار في قطاعات أخرى على نحو يمكنها الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة التوسع في النشاط الاقتصادي , والعمل على إجراء دراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر , لتشمل المتغيرات الاقتصادية و المؤسساتية.

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

– ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

– يجب على الجزائر ان تشجع نوعية الاستثمار الاجنبي الذم يحقق تنمية الصادرات، من خلال تحديد القطاعات التي ترغب في جذب الاستثمارات الاجنبية اليها، كما ينبغي العمل على ربط حوافز الاستثمار

الأجنبي بالأداء المحِقق لأهداف التصدير، والاستثمار في الصناعات عالية القيمة المضافة، وتقديم التدريب الجيد للعمالة، والحفاظ على نسبة معينة من التصدير، والقيام بالبحوث والتطوير.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر كالصادرات عمى النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تطور التجارة الدولية في الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية.
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية على مستوى قطاعات معينة.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2008 ط1 ص 33.

2- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2018 ط ،1ص 101.

3-فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2008ص13.

4- نزيهة عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007 ص87.

5- فلحيح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق2019 ص101.

6- فريد النجار , الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000, ص23.

7- علي عباس ، "ادارة العمال الدولية الايطار العام"، دار الهدى للنشر، عمان، ط12، 2015، ص 358-388.

8- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص74.

9- علي عبد الفتاح ابو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الاولى، عمان، 2007ص262.

10- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق"، المكتبة العصرية، المصورة، مصر، ص227.

11- فليح حسين خلف، التمويل الدولي، دار الوراق، مصر، ط 2004،1، ص178.

12-قصي عبد الكريم إبراهيم , أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية , منشورات الهيئة العامة السورية , دمشق , سوريا ,2010ص13.

13- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009ص16.

14- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، دار الصفا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003ص48.

15- السيد محمد السريقي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الإسكندرية 2009 ط1 ص8.

16- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2010، ص11.

17- عبد الرحمان يسر أحمد، الاقتصاديات الدولية، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر2007 ص68.

18- محمد الغزالي، مشكلة الإغراق (دراسة مقارنة)، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007ص15.

19- الأنتكاد، التدابير التجارية المتصلة بالاستثمار، نيويورك وجنيف، 1999ص1.

20- عبد السالم أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص110.

ثانيا: الرسائل الجامعية

21-بيوض محمد العيد, تقيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتورا، غير منشورة, جامعة سطيف، الجزائر2018، ص43.

22- سامي عفيف حاتم ,التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم ,نقلا عن فيروز سلطاني, دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة ماجيستر غير منشورة, جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 ص3.

23- منى لطفي بيطار، الاستثمارات الخاصة ودورها فً التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004، ص 54.

24- محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص76.

25- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3،2012 2013، ص291.

26- بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الانمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة1986-2011)،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص.272

27- ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص -دراسة قٌاسي1997 -2010، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013/2013، ص202.

28- يونس دحماني، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010، ص214.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

29-حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عوامل الجذب والمعوقات، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة، لص18.

30- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر2005، ص14.

31- حساني رقية، سياسات التجارة الخارجية، محاضرات في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر2014، ص19.

32- خالد محمد السواع، اثر الاستثمار الاجنبً المباشر فًي الصادرات الاردنية، دورية الادارة العامة، المجلد 74العدد ،9معهد الإدارة العامة ،الرياض، السعودية، 2011ص4.

33- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

34- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، 2006، ص131.

35- مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع" البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري" قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 25 افريل2016 ، ص9.

رابعا: التشريعات القانونية

36- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة 2من الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، العدد47، الصادرة فً 22أوت2001، ص5.

37- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، الأمر رقم(06-08)المؤرخ في15 جويلية 2016، العدد 47، الصادرة في 19 جويلية 2006، ص18.

38- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المادة58 من قانون المالية التكميلي 2009، المؤرخ في 22 يوليو2009، العدد44، الصادرة بتاريخ 26 يوليو2009، ص13.

خامسا: تقارير

39- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2014، الكويت، ص25.

40- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا "العولمة و اسواق العمل في منطقة الاسكوا"، نيويرك، 2017، ص10.

41- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية غربي اسيا، "الشركات متعددة عبر الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة الاسكوا"، ص12-15.

42- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة (2004، ص3/ 2012، ص4 /2015 ،ص2021/5، ص7).

43- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة، (2004،ص2013/3،ص2015/3،ص5).

44- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي،(2002-2004-2007-2012-2016-2018-2021).

45- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص 118.

46- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2021 ص45.

47- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، ص6.

48- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 34، جوان 2016، ص28.

49- بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016، أفريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص7، ص8، ص11.

المراجع باللغة الأجنبية

1-UNCTAD- WORLD WVESTMEMT REPOE.NEW YORK 2000

2-Singh, H. and K.W.Jun. (1995), « Some new evidence on determinants of foreign Investment in developing countries », policy research working paper, No 1531, the world bank, November, p 03.

3- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997), « Japanese foreign direct investment and regional trade », IMFworking paper, wp/97 Asia Paci Fic department, IMF. Washington. DC , August, p 1.

4-Josette peyrard. Gestion financière internationale.5e édition. Librairie. Paris .1992.p190.

5-Marounealaya , IDE et croissance économique : « une estimationa partir d' un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée, centre de développement , université Montesquieu, France , 2004, p 07

6- L'investissement direct étranger au service du développement ,optimiser les avantages ,minimiser les couts ;rapport d'OCDE ; janvier 2003 ;pp.4-5.

7- Young, L. and K. Miyagiwa, « International investment and immiserizing Growth », journal of international economics, El-Sevier science publishers , B.V. North-Holland, 1986, p p 171- 177.

8- Hess, P. and C, Ross (1997), « Economic development : the ories, evidence and policies », The Dryden Press, Harcourt Brace Collage publishers, USA, p 496.

9-UNCTAD, "International Investment Agreements: Multilateral Frame Work on Investment, March, 2000, p2.

10-Aizenman.J, NOY.I, "FDI and Trade-Two-way linkages? ", the Quarterly review of Economic and Finance ,vol46,2006, pp:317-337.

11-UNCTAD, World Investment Report, (2007, pp. 251-252 / 2012, pp. 169-170 /2021, pp. 154-160).

12- UNCTAD, World Investment Report, (2007, pp 251-252 /2012 pp 169-160).

13- https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ . data (1990-...1995)

المواقع الإلكترونية

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi

2- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، http ://www.aniref.dz/index.php/ar/

3- بنك الجزائر النشرات الإحصائية الثلاثية: جوان، 2015مارس،2018 ديسمبر، 2019ص، 28نقلا عن الموقع الالكتروني :

https://www bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm consulté le :

4- المديرية العامة للجمارك الجزائرية، http ://www.douane.gov.dz/Import%20Export.html

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**79**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**79**
قائمة الأشكال	**79**
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	05
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	07
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	08
المطلب الثالث: اوجه الاحتلاف بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الغير المباشر	09
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و مؤشرات جاذبيته	10
المطلب الاول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لدى المستثمر الاجنبي	10
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لدى الدول المضيفة	12
المطلب الثالث: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر	15
المبحث الثالث: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	21
المطلب الاول: مفهوم التجارة الدولية	21
المطلب الثاني: اهمية التجارة الدولية	23
المطلب الثالث: ادوات و اساليب التجارة الدولية	24
الفصل الثاني: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية–دراسة حالة (الجزائر)–	32
المبحث الأول: الاثار و الروابط المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	33

المطلب الاول: الروابط المتبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية على المستوى الجزئي	33
المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة الدولة الام و على تجارة الدولة المضيفة (المستوى الكمي)	34
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية من جانب الاجراءات و السياسات	35
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي و تطور التجارة الدولية في الجزائر	48
المطلب الاول: تطور الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر في الجزائر	48
المطلب الثاني: اهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحين مناخ الاستثمار	54
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	56
المطلب الرابع: تطور التجارة الدولية في الجزائر	58
المبحث الثالث: التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية	62
المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة و اختيار استقرارها	62
المطلب الثاني: تقدير نموذج الصادرات و الاستثمار الاجنبي	63
المطلب الثالث: تقدير نموذج الواردات و الاستثمار الاجنبي المباشر	67
الخاتمة	71
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	79